سياسة شركة ARCONIC لمكافحة الفساد

خلفية الموضوع:

تلتزم شـــركة Arconic ("Arconic") وإدارتها بمباشـــرة جميع عملياتها حول العالم بأســـلوب أخلاقي وبما يتمشـــى مع جميع القوانين الســـارية، ولا تزال هناك عقيدة راســـخة لدى مديرينا وإداراتنا بأن الوســـيلة التي نحقق بها نتائج لا تقل أهمية عن النتائج ذاتها، كما نعتقد بالأهمية البالغة لتوخي الحذر في الالتزام بقوانين مكافحة الفساد والرشوة حيث نتوسع في عملياتنا العالمية، كتلك القوانين المستندة إلى اتفاقية منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية والقوانين الأمريكية لمكافحة الفسـاد في الممارسـات الخارجية، ففي بعض الأسـواق التي نعمل فيها: (1) هناك موظفون حكوميون يشـــاركون مرارًا وتكرارًا في أنشـــطة تجارية ومالية لمصـــلحتهم الخاصـة؛ (2) وقد يكون الفساد وما يصـاحبه من مشـكلات شـائعًا؛ (3) تتطور المعايير القانونية وسـياسـات التطبيق، لكنها غالبًا ما تكون غير واضـــحة ويتم تطبيقها على نحو غير متنســـاق، ولن يؤدي الضـــغوط التنافســـية المتزايدة، على الصـــعيد الداخلي والخارجي، إلى تقويض التزام Arconic بالســـلوك الأخلاقي وامتثالها للقوانين.

تســـري هذه الســـياســـة علىArconic في الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم وعلى جميع شـــركاتها التابعة ومنتسـبيها وشـراكاتها ومشـروعاتها وغيرها من الأعمال المرتبطة بها والتي تخضـع للسـيطرة الفعالة لشـركة Arconic، سـواءٌ بصـورة مباشـرة أو غير مباشـرة ("الشـركة"). كما تسـري على جميع المديرين والمسئولين والموظفين العاملين بالشركة.

وتسـري المحظورات والقيود الواردة في هذه السـياسـة على الموظفين الحكوميين وكذا على الأفراد في القطاع الخاص.

ولا يمكن لأي ســياســة توقُّع جميع المواقف المحتمل وقوعها. ونحن نشـجّع الموظفين على أن يناقشـوا مع مديريهم أو أي من أعضـاء القسـم القانوني أو قسـم الالتزام في Arconic أي تسـاؤلات حول وقائع وظروف محددة قد تنتهك أحكام هذه السياسة.

السياسة:

لا يجوز للشركة أو أي طرف خارجي،أن يتصرف نيابة عنها، عرض "أي شيء ذي قيمة" أو الوعد به أو التفويض به أو دفعه لأي "موظف حكومي" أو أي شخص أو كيان آخر، بما في ذلك أولئك العاملين في القطاع الخاص أو القطاع التجاري، بحيث يكون الغرض منه إقناع المتلقي بإساءة استعمال منصبه أو الحصول على "ميزة تجارية" غير مشروعة، ولا يجوز لأي موظف بالشركة أن يطلب رشوة أو يقبلها، بحسب تعريف الرشوة الوارد أدناه، ولا يُسمح مطلقًا بإعطاء أية هدية نقدية أو ما يعادل النقد لأي طرف خارجي أو لصالحه. والهدية لا تُطلب أو تُقبل من قِبل أي موظف إلا إذا سمحت سياسة شركة Arconic بذلك على وجه التحديد.

كما يتعين أن يتم تجنُّب أي عمل يخلق مظهر عدم المشروعية أو حتى يوحى به.

ولن يتعرض أي موظف بالشركة لعواقب سلبية حال رفضه دفع رشوة حتى ولو كان سينتج عن هذا الرفض تكبُّد الشركة لخسائر تجارية أو كان له تأثير سلبي على الجداول الزمنية.

لأغراض هذه السياسة:

تشمل عبارة "**أي شيء ذي قيمة**"، على سبيل المثال لا للحصر، النقد أو ما يعادل النقد (مثل بطاقات الهدايا) أو الهدايا أو السفر أو الوجبات أو وسائل الترفيه أو استخدام السيارات أو الإقامة أو المصنوعات القيّمة، مثل إتاحة فرص التعليم والتوظيف للأصدقاء والأقارب، القروض واستخدام أماكن قضاء الإجازات. ولأغراض هذه السياسة، فليس هناك حد أدنى لقيمة "شيء ذي قيمة". حتى الهدية الصغيرة تُعد "شيئًا ذا قيمة".

"**الرشوة**" هي عرض "**أي شيء ذي قيمة**" أو الوعد به أو السماح بدفع قيمته أو دفع قيمته لأي "موظف حكومي" أو أي شخص أو كيان آخر، بما في ذلك الأشخاص أو الكيانات العاملة في القطاع الخاص أو التجاري إذا كان الغرض من ذلك هو إقناع المتلقي بإساءة استخدام منصبه أو الحصول على "ميزة تجارية" غير مشروعة.

تحمل عبارة "**ميزة تجارية**" مفهومًا واسعًا؛ فهو يشمل ، الحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها، أو الحصول على معاملة تفضيلية، أو الحصول على امتيازات سياسية أو تجارية.

"**الحكومة**" تشـــمل جميع مســـتويات الحكومة وأقســـامها الفرعية (*لا وهي* الأفرع المحلّية والحكومية والإقليمية والوطنية، والإدارية، والتشريعية والقضائية والتنفيذية).

تشـــمل عبارة "**موظف حكومي**" أي موظف حكومي منتخب أو مُعيَّن، أو أي موظف بغض النظر عن مستواه (على سبيل المثال محلي أو حكومي أو وطني) أو فرع (على سبيل المثال تشـريعي أو تنفيذي أو قضـائي) وأي موظف أو شـخص آخر يتصـرف نيابة عن موظف حكومي، أو وكالة، أو جهاز، أو مؤسسة تؤدي وظيفة حكومية، وأي موظف أو شخص آخر يتصـرف لصـالح أو نيابة عن أي كيان، سـواء كان مملوكًا للحكومة بالكامل أو بنسـبة تزيد عن 50% (يشـمل ذلك الكيانات المملوكة للدولة وصـناديق الثروة السـيادية) ، وأي حزب سياسي أو مسئول أو موظف أو أي شخص آخر يتصرف نيابة عن حزب سياسي، أو أي مرشح لمنصب عام؛ أو أي موظف أو شخص يتصرف لصالح منظمة دولية عامة (على سبيل المثال الأمم المتحدة، البنك الدولي) أو نيابة عنها.

وتعني كلمة "**وسـيط**" أي طرف خارجي، بغض النظر عن لقبه، يمثل الشـركة؛ أو له حرية التصـــرف نيابة عنها، أو يعمل بالاشـــتراك معها، بما في ذلك وكلاء المبيعات المكلفين، والموزعين، ومندوبي المبيعات، والاستشاريين، وأعضاء مجموعات الضغط، ومقدمي خدمات النقل أو اللوجيستات، ووكلاء التخليص الجمركي، والسماسرة أو شركاء المشاريع المشتركة، وأية أطراف خارجية لا تنتمي للشركة وتعمل بموجب توكيل ممنوح لها من الشركة.

في حين قد تُعتبر **الهدايا والضـيافة** (بما في ذلك النقل والسـكن والوجبات والترفيه) من الأمور الملائمة في بعض المواقف، إلا أنه يجب أن لا يتم منحها بأسلوب ينتهك الحظر الذي تفرضه هذه السياسة على الرشوة، وعلاوة على ذلك، وتماشـيًا مع سـياسـات Arconic للسـلوك المهني، يتعين أن تكون جميع أشـكال الهدايا والضيافة والترفيه المقدَّمة نيابةً عن الشركة لأي متلقٍ:

- معقولة في قيمتها وملائمة لمنصب المتلقي وللظروف التي مُنحت فيها، وألا تنطوي على إسراف؛
- متفقة والمجاملات المتعارف عليها؛
- ذات صلة بأحد الأغراض التجارية المشروعة؛
- مسموح بها بموجب القانون الساري؛
- تمتثل تمامًا للإجراءات المعمول بها والتي تطبقها أو تعتمدها الشركة.

يتعين مراعاة معدل تكرار تقديم أي هدايا أو ضـــيافة من قبل الشـــركة لأي فرد متلقٍ، ونظرًا للقواعد الخاصـة المطبَّقة في حال كان المتلقي المقصـود موظفًا حكوميًا، قبل تقديم أي هدية أو ضـيافة قد يخضـع الطلب للمراجعة والموافقة بما يتماشى مع إجراءات الشركة فيما يخص الهدايا والضيافة والسفر.

يتعين تسـجيل المبالغ في مدفوعات الشـركة ومصـروفاتها لجميع الهدايا والضـيافة بأي قيمة بدقة في دفاتر الشركة وسجلاتها وفق الإجراءات المطبَّقة في ما يتعلق بالإبلاغ.

المحاسـبة: الدفاتر والسـجلات سـوف تحتفظ الشـركة بنظام من ضـوابط المحاسـبة الداخلية وتنشـئ وتحتفظ بدفاترها وسـجلاتها التي تعكس بقدر معقول من التفاصـيل وعلى نحو دقيق وعادل المعاملات والتصـرُّفات في الأصول:

- يجب تسجيل كل المدفوعات والإدخالات الأخرى بدقة في دفاتر الشركة وسجلاتها.

- تُحظر أي قيود زائفة أو مضـللة أو غير مكتملة في دفاتر الشـركة وسـجلاتها وغيرها من مسـتندات العمل الأخرى، ولا يجوز إبرام أي صـفقات تتطلب، أو يُحتمل أن تتسـبب في، إنشـاء سـجلات زائفة أو وهمية، سواء بصورة جزئية أو كلية.
- لا يجوز إنشاء أي صناديق أو حسابات غير مُعلنة أو غير مسجَّلة لأي غرض كان.
- يحظر الالتفاف على الضوابط المحاسبية الداخلية للشركة أو التهرُّب منها.
- كل المبالغ نيابة عن الشـــركة يجب الموافقة على دفعها ودعمها بالمســـتندات الكافية، ولا يجوز دفع أي مبالغ بنية، أو يكون مفهومًا كذلك، أن يُســـتخدم كل المبلغ المدفوع أو جزء منه لغرض آخر خلاف الغرض المحدد في الوثائق التي تؤيد عملية الدفع.

وتسري هذه المتطلبات على جميع المعاملات دون الالتفات إلى الأهمية المالية.

غسيل الأموال غسيل الأموال هو عملية يتم بواسطتها إخفاء أو تمويه وجود مصدر غير قانوني للدخل لجعله يبدو شرعيًا، واستخدام هذه العائدات الموصومة بعدم الشرعية من الممكن أن يُعرِّض الشركة للمسؤولية في البلدان التي تعمل فيها، فعلى الموظفين الاتصـــال بممثل القســـم القانوني في Arconic في منطقتهم حال

علمهم بأي وقائع تحملهم على الشك في انطواء أي صفقة على دفع أو قبض عائدات أتت من نشاط غير مشروع.

دفعات التيسير و"الإكراميات": يحظر تقديم أي دفعات تيسير أو "إكراميات"، والتي تعني المبالغ المدفوعة لصغار الموظفين الحكوميين لتسريع أداء الأعمال الحكومية الروتينية والتي لا تخضع للتقديرات الشخصية.

وفي حال واجه أي شخص يخضع لهذه السياسة موقفًا يفرض خطرًا وشيكًا أو يعرِّض سلامة الموظفين أو مرافق الشركة لخطر حقيقي إذا لم يتم دفع المبلغ المطلوب، فلا يُعتبر هذا المبلغ رشوة بموجب هذه السياسة، ذلك أن الموظف الدافع للمبلغ لا ينتوي القيام بعمل ينطوي على فساد، وفي موقف كهذا، ينبغي للفرد أن يستخدم أفضل تقدير لديه وأن يتصل بالقسم القانوني في Arconic في أسرع وقت ممكن للإبلاغ عن الواقعة. وسوف يقوم القسم القانوني بالشركة بتحديد أي إجراءات إضافية يجب اتخاذها، كما سيعمل مع مراقب الشركة المالي لضمان تسجيل المبلغ المدفوع بدقة في دفاتر الشركة وسجلاتها.

وإذا واجهت في أي وقت موقفًا خالطك فيه الشك أو عدم اليقين حيال عدم مشروعية مبلغ معين دفعته أو مصروفات معينة، فاتصل بقسم الامتثال القانوني في Arconic لطلب المشورة قبل المضي قدمًا في هذا الأمر، وقد تكون العقوبة على محاولة إخفاء مبلغ ما أكبر بكثير من العقوبة المرتبطة بدفع المبلغ نفسه.

المعاملات التي تتضمن وسطاء وشركاء: لا يمكن دفع أو قبول أية مبالغ يحظر على الشركة أو موظفيها دفعها أو قبضها بصورة مباشرة بموجب هذه السياسة نيابة عن الشركة بصورة غير مباشرة عن طريق وسيط، قبل التوقيع على عقد، يجب مراجعة واعتماد الوسيط إلا بما يتفق وإجراءات العناية الواجبة والتعاقد الخاصة بشركة Arconic فيما يتعلق بالوسطاء، وتقع على عاتق وحدات الموارد التي تمتلك صلاحية الشراء، مسؤولية العمل مع القسم القانوني وقسم الالتزام لوضع إجراءات العناية الواجبة لجميع البائعين الذين لا ينطبق عليهم تعريف كلمة وسيط بموجب هذه السياسة.

الإسهامات الخيرية والدعم المقدَّم للمشروعات الاجتماعية: من أجل التقليل إلى الحد الأدنى من الخطر المعرَّض له الأطراف الخارجيون الذين يقومون بدور الوسطاء في الرشاوى، يتعين أن يُوافق القسم القانوني في Arconic مقدمًا على أي إسهامات نقدية وعينية لأي جمعيات خيرية ومشروعات وصناديق اجتماعية، بما في ذلك المدارس والصناديق التعليمية ومشروعات البنية التحتية طبقًا لإجراءات الشركة المتعلقة بالإسهامات الخيرية.

الإسهامات السياسية: يحظر تقديم إسهامات سياسية الغرض منها هو اكتساب نفوذ أو الحصول على ميزة تجارية من موظف حكومي، وبوجه عام، يحظر استخدام أموال الشركة أو ممتلكاتها أو خدماتها أو أي أشياء ذات قيمة تخصها من أجل أحزاب سياسية أو مرشحين سياسيين لمنصب عام أو دعمًا لهم. يجوز للشركة رعاية اللجان أو الصناديق السياسية للموظفين وأن تنفق نفقات معقولة فيما يتعلق بإنشاء تلك اللجان والصناديق وإدارتها، على أن يتم ذلك فقط في الحدود التي يسمح بها القانون الساري ووفق اللوائح الداخلية أو الوثائق الحاكمة المعتمدة من مدير الشؤون القانونية والالتزام في Arconic.

تعيين موظفين حكوميين وغيرهم: يتعين توخي الحرص عند تعيين أي من الأشخاص التاليين كموظف أو وكيل أو عضو في مجموعة ضغط أو مستشار أو مورد سلع أو خدمات:

- موظفون حكوميون (أو موظفون حكوميون سابقون)؛ أفراد تربطهم صلة قرابة مع موظف حكومي؛
- كيانات يمتلك فيه موظف حكومي استثماراً كبيراً أو مصلحة مالية أخرى؛ و
- أفراد شاركوا من قبل في الخدمة العسكرية.

وفي بعض الأحيان، لا يكون الإبقاء على خدمات لمثل لهؤلاء الأفراد عملاً غير قانوني، لكن العمل غير القانوني هو الدخول في مناقشات بشأن التعيين المستقبلي لهم بينما هم لا يزالون يعملون موظفين حكوميين، والإبقاء على خدمات أي شخص كهذا (أو في بعض الحالات الدخول في مفاوضات مع أفراد كهؤلاء حول الإبقاء على خدماتهم في المستقبل) قد يجلب مخاطر كبيرة على الشركة، وعند بدء هذه العلاقة أو التفاوض عليها أو الدخول فيها، يتعين الالتزام بإجراءات شركة Arconic بشأن العناية الواجبة والتعاقد فيما يتعلق بالوسطاء وأي مبادئ توجيهية إقليمية أو على مستوى الدولة أو محلية بشأن تعيين الموظفين الحكوميين، أي تلك المبادئ التوجيهية المعتمدة من قبل قسم الالتزام العالمي والتي تتبناها الشركة.

المساءلة الشخصية: جميع موظفي الشركة مسئولون العمل تبعًا للمعايير والقيود القانونية السارية على واجباتهم، بما في ذلك – حيثما انطبق الحال – قانون مكافحة الفساد في الممارسات الخارجية الأمريكي، والقوانين الوطنية ذات الصلة، وفي حال انتهك الموظف قانونًا ساريًا، فقد يعرِّضه ذلك لعقوبات مدنية وجنائية، بالإضافة إلى ذلك، فقد يؤدي انتهاك هذه السياسة إلى إجراء تأديبي يصل إلى حد الفصل من العمل.

واجب الإبلاغ: يجب على موظفي الشركة الإبلاغ عن أي انتهاكات لسياسة الشركة أو لقانون مكافحة الفساد فعلية أو يُشتبه في القيام بها من قبل الشركة أو موظف أو طرف خارجي، يجب أن يتقدم الموظف بمثل هذه البلاغاتإلى مديره أو أي عضو في القسم القانوني أو قسم الالتزام أو خط الشركة الخاص بالنزاهة (الذي كان يعرف مسبقًا بالخط الخاص بالأخلاقيات والالتزام) بالانتهاكات المشتبه فيها، وإلى الحد الذي يسمح به القانون، ففي حال فشل أي موظف في الإبلاغ عن أي مخالفة معروفة أو مشتبه فيها ، فقد يتعرَّض ذلك الموظف لإجراء تأديبي.

ولا تسمح الشركة بالثأر بأي شكل من الموظف الذي يبلغ بنية حسنة عن سلوك خاطئ مشتبه فيه.

(سياسة مكافحة الفساد – روجعت في مارس 2015)

إحالة مرجعية:

سياسات السلوك المهني

مدونة قواعد السلوك

العناية الواجبة والتعاقد فيما يتعلق بالوسطاء

إجراءات الضيافة والهدايا والسفر

سياسة الإسهامات الخيرية

إجراءات الإسهامات الخيرية